للفصل الرابع من سنة 2022 (Q4 - 2022)

تحسّنٌ طفيف في بعض القطاعات ..
إنّما "وَقع" أموال المغتربين لم يكن بحجم "توقّعات" الأسواق ..

"مؤشّر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة": تحسّنٌ طفيف في بعض القطاعات

أكّد **"مؤشّر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" وجود تحسّنٌ طفيف في بعض القطاعات، لافتاً الى أنّ "وَقع" أموال المغتربين لم يكن بحجم "توقّعات" الأسواق.**

وكان " **مؤشّر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من سنة 2022، قد صدر، وجاء فيه: :"تراجع مستمر في قيمة الليرة اللبنانية .. تسارع في إنخفاض القوة الشرائية لدى الأسر اللبنانية .. عدم التوصّل الى صيغ نهائية للقوانين المطروحة (الكابيتال كونترول والسرية المصرفية وقانون إطار لإعادة التوازن للإنتظام المالي وغيرها) .. إقرار موازنة كانت محور إنتقادات وملاحظات جمّة، وإصدار قرارات لوزارة المالية على أثرها (ضريبية وجمركية ونقدية ووظيفية وغيرها) تسبّبت باعتراضات عنيفة من قِبل كافة الأطياف الإقتصادية والمدنية، ودفعت العديد من المؤسسات للتفكير جدياً بالإنتقال - مع موظفيها، الى الخارج ... عدم التوصّل الى إقرار صيغة مقبولة داخلياً وخارجياً لخطة تعافي / إنقاذ تُعيد انطلاق الحياة الإقتصادية للبلاد .. وعدم إحراز تقدّم في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الأمر الذى سوف يفتح الباب أمام مساعدات ليس فقط من الصندوق إنما أيضاً من مصادر دولية أخرى ..**

وسط ذلك كله، ازدادت عمليات التهريب، في الوقود والدواء والسلع وأيضاً الدولار، وتعزّز الاقتصاد "الأسود" على حساب الاقتصاد "الأبيض"، وقد سجّل الميزان التجاري في أواخر السنة حوالي 18 مليار دولار وهو مستوىً يفوق بكثير ما تتطلّبه الأسواق اللبنانية من واردات في الوضع الاقتصادي الراهن.

إنما جاء ما أنفقه المغتربين من مبالغ "طازجة" في مختلف قطاعات الأسواق المحلية خلال فترة الأعياد (ما يقارب المليار دولار) ليحرّك الأسواق بالفعل، ولو بشكل خجول.

وفي ظلّ كل تلك العوامل والمؤثرات، الإيجابية منها والسلبية، أعلِن أنه قد تمّ تسجيل نسبة نموّ بلغت 2% خلال العام 2022، وذلك مؤشر الى أن وتيرة الانهيار – ولا سيما في القطاع التجاري، قد سجّلت بعض التراجع.

وكما في الفصل السابق، فقد ظلت العوامل الإقليمية والدولية (ولا سيما الحرب بين روسيا وأوكرانيا) تساهم في مواصلة إرتفاع معدّل التضخّم، إنما الضبط الذى تمّ ممارسته من قِبل التجار والعروض الخاصة ساهمت في الحد نسبياً من وتيرة الارتفاع.

فقد بلغ مؤشر غلاء المعيشة، ما بين الفصل الرابع لسنة 2021 والفصل الرابع لسنة 2022، نسبة + 121.99% (بالمقارنة مع نسبة + 162.47% في الفصل السابق له)، فيما كان قد سجّل + 26.93% ما بين الفصلين الثالث والرابع (بالمقارنة مع نسبة + 25.23% للفصل السابق) .

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013	- 0.71 %
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014	- 3.38 %
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014	- 3.37 %
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	- 4.67 %
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	- 3.40 %
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	- 3.57 %
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	- 0.98 %
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	+ 1.03 %
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	+ 3.14 %
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	+ 5.12 %
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ 3.48 %
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ 4.15 %
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ 5.01 %
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	+ 5.35 %
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ 7.61 %
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ 6.53 %
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	+ 3.98 %
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ 4.08 %
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ 1.69 %
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ 1.09 %
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 6.96 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	+ 17.46 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	+ 89.74 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 131.05 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 145.84 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 157.86 %

الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 100.64 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 144.12 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 224.39 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 208.13 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 210.08 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 162.47 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	**+ 121.99 %**
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	- 1.49 %
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	- 0.98 %
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	- 1.12 %
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	- 1.18 %
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	- 0.16 %
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	- 1.15 %
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	+ 1.54 %
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ 0.82 %
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ 1.93 %
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ 0.74 %
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	- 0.04 %
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ 1.47 %
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ 2.78 %
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	- 1.06 %
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ 2.10 %
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ 0.45 %
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ 0.32 %
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 1.16 %
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	- 0.25 %
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	- 0.14 %
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 11.09 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 61.14 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 21.60 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 12.94 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 16.52 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 25.38 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 47.95 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 50.08 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 10.68 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 26.18 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 25.23 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	**+ 26.93 %**

ولو نظرنا الى معدّلات نسب التضخّم في كل قطاع على حدى، نلحظ من أبرزها:

← ما بين الفصل الرابع لسنة 2021 والفصل الرابع لسنة 2022 :

+ 311.86 % في قطاع الإتصالات،
+ 191.35 % في قطاع التعليم،
+ 167.46 % في قطاع الصحة،

+ 149.56 % في قطاع المطاعم والفنادق،
+ 142.94 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية،
+ 132.54 % في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة،
+ 131.39 % في قطاع الألبسة والأحذية،
+ 127.22 % في قطاع النقل،
+ 123.15 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
+ 102.47 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية.

وهنا نلاحـظ أن النسب لا تزال مرتفعة جداً، لا سيما في قطاع الإتصالات كما في قطاعي التعليم والصحة ، كما نلاحظ القفزة التى تمّ تسجيلها في قطاع المطاعم والفنادق (من جرّاء التعديلات التى تمّ تطبيقها في التسعير).

← **أما بين الفصل الثالث والفصل الرابع لسنة 2022، فقد تم تسجيل المعدّلات التالية :**

+ 54.10 % في قطاع الألبسة والأحذية،
+ 45.41 % في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة،
+ 31.12 % في قطاع المشروبات الروجية والتبغ،
+ 27.84 % في قطاع الإتصالات،
+ 24.29 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
+ 23.60 % في قطاع النقل،
+ 20.51 % في قطاع المطاعم والفنادق،
+ 19.84 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية،
+ 13.81 % في قطاع الصحة.

اللافت خلال هذا الفصل كان بالطبع الإرتفاع في أسعار الألبسة والأحذية كما في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة وأيضاً في أسعارالمشروبات الروحية إنما بنسبة أقل.

إن نسب التضخـّم التى نشهدها تقضي بشكل كبير على كل ما يمكن أن يحقـّقه التاجر من تحسـّن – ولو طفيف، في أرقام الأعمال .. إن بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة، أو بالمقارنة مع الفصل السابق له.

لذا، ظلـّت الأرقام تشير الى تراجع عن مثيلاتها في الفصل الأخير من سنة 2022، وقد لامس هذا التراجع، كما في الفصول السابقة، نسبة الـ 100 %.

وبالتفاصيل، بعد التدقيق في أرقام الأعمال *الإسمية* *(Nominal)* المجمـّعة لقطاعات تجارة التجزئة ما بين الفصل الرابع من 2021 والفصل الرابع من 2022، يتبيـّن أن هنالك إرتفاعاً في هذه الأرقام بنسبة توازي 41.45 % *(للتذكير: إن هذا الإرتفاع يمثل نسبة الإرتفاع في أرقام الأعمال الإسمية بالليرة اللبنانية قبل التثقيل* **!) ..**

إنما بعد عملية تثقيل تلك الأرقام بنسبة مؤشر غلاء المعيشة للفترة المعنية (+ 121.99 %)، يتبيـّن أنها قد سجـّلت بالفعل إنخفاضاً كبيراً لامس كالعادة الـ 100 %، وذلك في كافة قطاعات الأسواق التجارية، علماً بأن قطاع الوقود سجـّل أيضاً هو الأخير إنخفاضاً في حجم الكميات التى تمّ بيعها (- 10.37 %) بالمقارنة مع الفصل الرابع من السنة الماضية.

وبذلك، تشير تلك الأرقام الى أن حالة الإنكماش المستمرّة لا بل التى تزيد شدّة، والى أن القدرة الشرائية في المجتمع اللبناني تشهد تآكلاً متعاظماً.

ومن جهة ثانية، فقد تسارعت أيضاً زيادة نسبة مؤشر غلاء المعيشة بين الفصل الثالث والفصل الرابع لسنة 2022، حيث تمّ تسجيل نسبة + 26.93 % ما بين هذين الفصلين (بالمقارنة مع نسبة + 25.23 % التى تمّ تسجيلها في الفصل السابق)، وكانت النتائج التى أعلنت عنها القطاعات متفاوتة، البعض منها إيجابية (ولا سيما قطاع الأجهزة الخلوية)، إنما أكثريتها مسجّلة تراجعاً شديداً (مثل قطاع الملبوسات والأحذية، وقطاع المخابز والحلويات والتبغ، وأيضاً قطاعات الألعاب والكتب والصحف والمجلات إلخ...).

ومن الملفت أنه تمّ أيضاً تسجيل تراجع بنسبة – 43.43 % في المجمعات التجارية بالرغم من الظروف الموسمية وزيارة المغتربين، في حين أن قطاع الوقود قد سجّل زيادة طفيفة في الكميات المباعة خلال هذه الفترة حيث تمّ تسجيل إرتفاع بنسبة 2.71 % فقط لهذه الفترة بالمقارنة مع الزيادة التى كان قد تمّ تسجيلها في الفصل الثالث (+ 13.40 %).

عليه، جاءت النتائج المجمّعة لكافة قطاعات تجارة التجزئة لتسجّل – مقارنة بمبيعات الفصل الثالث لسنة 2022، مزيداً من التراجع في أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة خلال هذا الفصل..

وقد بلغ التراجع الحقيقي (أي بعد التثقيل بنسبة التضخّم) للنشاط المجمّع نسبة – 21.28 % بعد إستثناء قطاع الوقود والمحروقات (بالمقارنة مع نسبة - 19.60 % في الفصل السابق).

وفيما يلي نسب التراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

- **الكتب، والصحف والمجلات (- 72.27 %)**
- **الأحذية (- 52.12 %)**
- **الملبوسات (- 46.82 %)**
- **السلع الرياضية (- 44.16 %)**
- **المجمّعات التجارية (- 43.43 %)**
- **المخابز والحلويات (- 42.28 %)**
- **اللعب والألعاب (- 36.61 %)**
- **السيارات (- 32.57 %)**
- **التبغ ومنتجاته (- 32.40 %)**
- **الأجهزة الطبية (- 30.59 %)**
- **التجهيزات المنزلية (- 30.03 %)**
- **معدّات البناء (- 27.57 %)**
- **العطور ومستحضرات التجميل (- 24.35 %)**
- **الأثاث والمفروشات (- 20.70 %)**
- **الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (- 17.33 %)**
- **السلع البصرية والسمعية (- 17.22 %)**
- **الساعات والمجوهرات (- 15.53 %)**
- **المطاعم والسناك بار (- 14.54 %)**

- ← السوبرماركت والمواد الغذائية (- 0.54 %)

أما القطاعات القليلة التى شهدت تحسّناً فتضمّنت :

- ← أجهزة الهواتف الخلوية (+ 35.12 %)
- ← معدّات البناء (+ 27.57 %)
- ← السلع الصيدلانية (+ 6.30 %)
- ← المشروبات الروحية (+ 4.69 %)

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّيه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الرابع من سنة 2022، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 26.93 %،

نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسَبنك لتجارة التجزئة" هو: 1.07 للفصل الرابع من سنة 2022 مقابل 1.37 في الفصل السابق له.

BTA - FRANSABANK Retail Index For Q2 - 2022

(Base 100 : Q4 - 2011)

	2011	2012				2013				2014			
	Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12	Q4 '12	Q1 '13	Q2 '13	Q3 '13	Q4 '13	Q1 '14	Q2 '14	Q3 '14	Q4 '14
Nominal Index - w/out inflation	100	95.77	100.6	108.5	112.7	90.83	87.85	78.6	65.87	59.68	55.3	55.22	57.57
Real Index - w/ inflation	100	94.24	101.7	99.97	102.9	89.66	86.88	78.23	64.52	58.9	55.56	54.45	58.42
CPI	-	-	-	-	-	99.80	98.11	98.47	100.00	101.80	100.61	100.78	99.29
		2015				2016				2017			
		Q1 '15	Q2 '15	Q3 '15	Q4 '15	Q1 '16	Q2 '16	Q3 '16	Q4 '16	Q1 '17	Q2 '17	Q3 '17	Q4 '17
Nominal Index - w/out inflation		51.51	51.94	52.77	52.91	46.27	46.79	51.49	53.86	47.51	46.76	52.00	53.17
Real Index - w/ inflation		52.78	53.82	55.32	55.36	49.15	48.93	53.41	54.78	47.97	45.57	49.93	49.64
CPI		98.32	97.22	95.92	96.07	94.81	96.27	97.06	98.93	99.66	99.61	101.08	103.89
		2018				2019				2020			
		Q1 '18	Q2 '18	Q3 '18	Q4 '18	Q1 '19	Q2 '19	Q3 '19	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20
Nominal Index - w/out inflation		49.09	49.49	52.38	54.25	48.88	48.65	49.57	39.76	31.47	21.81	21.90	21.74
Real Index - w/ inflation		46.31	45.71	48.17	49.68	44.2415	44.14	45.04	33.96	23.90	6.43	5.52	5.36
CPI		104.99	107.19	107.68	108.02	109.28	109.00	108.85	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04
		2021				2022							
		Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21	Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22				
Nominal Index - w/out inflation		21.36	21.63	21.65	24.10	22.82	22.68	27.15	28.90				
Real Index - w/ inflation		4.94	4.887	4.398	2.444	2.07	1.52	1.37	1.07				
CPI		330.97	414.97	613.96	921.40	1019.81	1286.76	1611.43	2045.46				

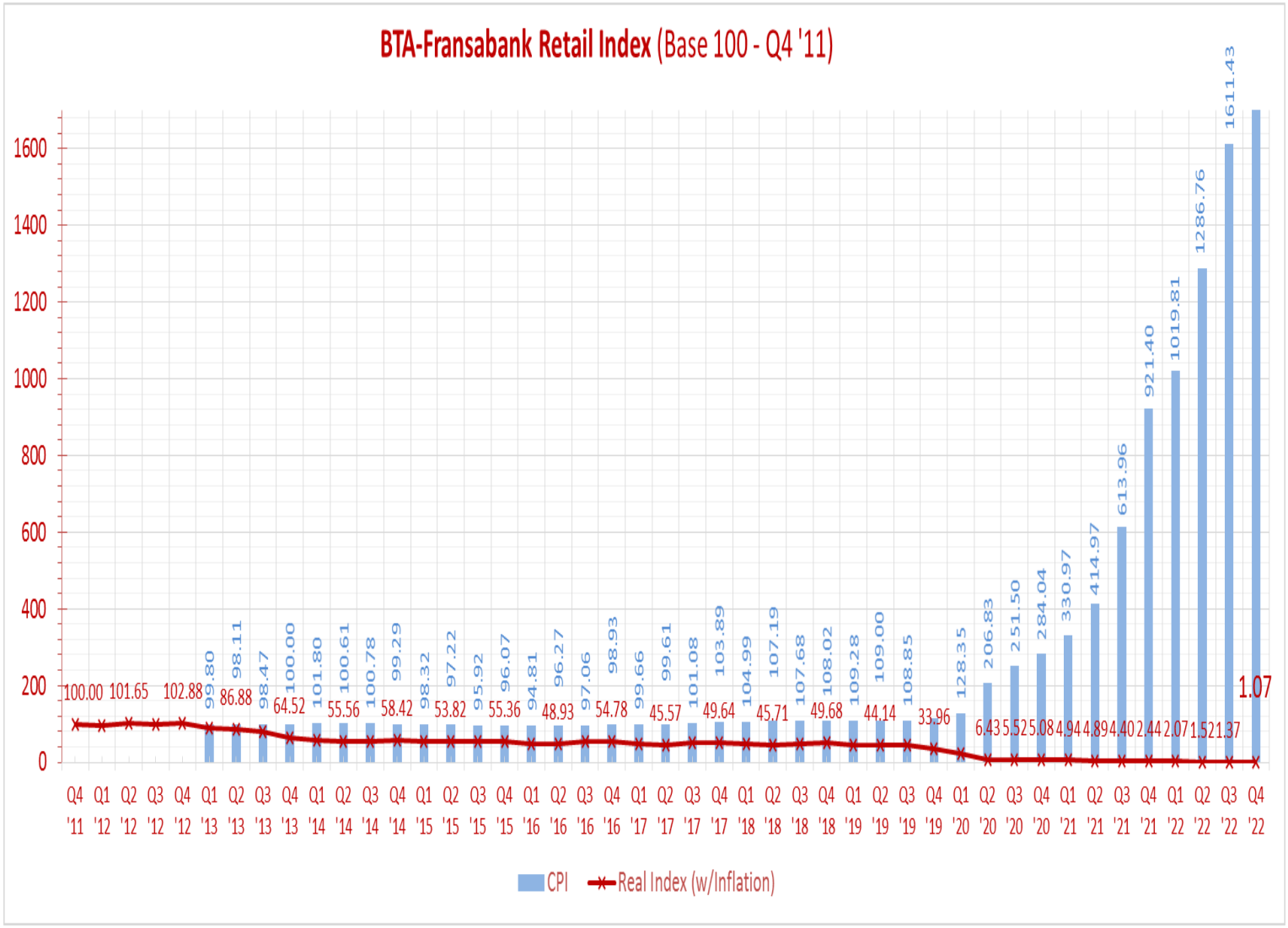

إذاً لم يكن مفاجئاً أن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من سنة 2022 واصل تدهوره، مسجّلاً في الفصل الأخير إنخفاضاً يلامس الـ 99 % بالمقارنة عمّا كان عليه في الفصل الرابع من سنة 2011.

والعبرة تكمن في إعداد وتفعيل خطة تعافٍ كتلك التى قدّمتها الهيئات الإقتصادية اللبنانية تستنهض النشاط الإقتصادي دون أي تأخيرٍ أو تأجيل وتحرّك المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى.

* * *

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

المنهجية المتبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".